العشيرة تثبتُ فشلها

تعطي الخارطة العشائرية للعراق من حيث مستوى الأداء والتدخل بالشؤون ذات الأهمية الاجتماعية، صورة موغلة في التشاؤم وبخاصة لمن يتوسمون بها خيراً، انطلاقاً من دوافع أدبية وأخلاقية. ويتضح الأمر من خلال تعقب اهتمامات العشيرة المتقاطعة وغير المنسجمة على الإطلاق مع القضايا ذات الأهمية المجتمعية والوطنية. فما يهم عشائر الفرات الأوسط يختلف عما يشغل بال عشائر الجنوب العراقي. وما تنهمك به عشائر المنطقة الغربية من العراق يسير باتجاه مغاير تماماً لما تهتم به المجموعتان سابقتا الذكر.

يضجُّ تاريخ العراق المعاصر بروايات ووقائع تظهر الميل المزاجي والمنفعي للعشيرة في التعامل مع قضايا مهمة، مغلبة مصالحها الفردية والجماعية على المصالح الوطنية، كما يستدل على ذلك من خلال تحالفاتها المثيرة للقلق مع دول الجوار مثل إيران وتركيا. وعندما آلت السلطة إلى الأنظمة السياسية التحررية الوطنية بعد القضاء على نظام الحكم الملكي، لبست العشيرة ثوب الأب والأخ لتهادِن وتهادَن وفق مصالح المتربعين على إدارة سلطة البلاد. صحيح إنّ هناك فترات بدت فيها العشيرة الملجأ والملاذ لفترات وجيزة كما في إيواء الآلاف من الأهل والأقارب عشية الحرب على العراق عام ١٩٩٠ أو بعد ٢٠٠٣، إلاّ إنّها حافظت على ذات الخصائص المترنحة بحسب مصالحها ومصالح المتنفذين فيها ومن يرتبط بهم أكثر من قدرتها على النهوض ودعم قضايا ذات أهمية وطنية جامعة ومانعة.

ولم يقتصر هذا على التحركات البنيوية كالتعبير عن الولاء والتوقيع على عهد الوفاء بالدم وحشد المقاتلين وتعبئتهم وتقديم مختلف أشكال التعاون مع السلطة لضبط تحركات رجالاتها ورجال العشائر الأخرى، وإنّما شمل ذلك المنظومة الأخلاقية والمعنوية لها. فالتاريخ الحديث والآني يخبرنا في أنّ العشائر لم تتردد عن المطالبة بالتعويضات، "الفصل" و"الديّات" ومثيلاتها من الممارسات غير المتحضّرة تحقيقاً لمصالح ضيقة، على أسنّة الحراب، لحل نزاع ما أو إسقاط دعوى قضائية مشروعة. وشهدت فترة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق أمومياً خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، العديد من الأمثلة المخيبة للآمال من جانب العشائر بما في ذلك الانتصار للقاتل والسارق والغاصب ضدّ المقتول والمسروق ومن غصب حقه.

اليوم تظهر العشيرة بصفحة أخرى لا تقل هوناً وخطورةً عما أشير إليه توّاً. فقد أظهرت دراسة علمية قام بها د. عدنان ياسين وآخرون، بتكليف من رئاسة مجلس الوزراء حول المخدّرات في ثلاث محافظات عراقية، هي البصرة وذي قار وميسان، أنّ العشيرة تلعب على وتر جانبين خطيرين لتسهم في انتشار المخدرات في صفوف الشباب وحماية المتاجرين بها والمروّجين لها. فمن جانب، تقاوم العشيرة الإجراءات الحكومية الهادفة إلى إلقاء القبض على المتعاطين من أبنائها تلافياً لوصمة العار التي يلحقها هؤلاء بها مما يسهم حتماً في الحدّ من إمكانات القضاء عليها أو معالجتها ويمثّل عقبة كأداء أمام الأجهزة الأمنية المختصة في شعب مكافحة المخدرات التابعة لقيادة شرطة المحافظة لمواصلة عملهم وتحقيق أهدافهم لحماية المجتمع وإبعاده عن مخاطر السماح لانتشار مثل هذه الآفة المرعبة والخطيرة.

من جانب آخر، فإنّ العشيرة وبحسب شهادات غير معلنة من المشتغلين في أجهزة مكافحة المخدرات، تقوم بحماية التجّار والمروجين لها لتواطئات لا تخلو من منافع مادية لها ومن يعملون بمعيتها. بل وتهدّد الكثير من العشائر الأجهزة الأمنية بالانتقام والثأر إذا ما تجرأ أحدهم على الحضور بصفة شاهد في المحاكم المختصة للمساعدة في حسم قضية تورط فيها أحد ممن يحظى بحمايتها غير القانونية. اذا ما أخذنا في الاعتبار أنّ هناك (٤٠٠٠) متعاط وتاجر ومروّج أودعوا بالجرم المشهود في المؤسسات الإصلاحية في المحافظات المذكورة، بحسب الدراسة المُشار إليها، فإننا نقف قبالة وضع يقرب من الوبائي يهدّد السلم الأهلي والتضامن الاجتماعي بدرجة غير مسبوقة في المحافظات المعنية، ويمكن أنْ يعمّ لينتشر في بقية المحافظات.

واذا أضفنا إلى ذلك أنّ المحافظات الثلاث المُشار إليها، تقع على الحدود مع إيران، حيث يوجد ما يقدّر بخمسة ملايين متعاط، فلا بد من قرع ناقوس الخطر من احتمال يكاد يكون قطعياً باحتمال استشراء المخدرات على نطاق أوسع في العراق. يحصل هذا على الرغم من أنّ الكلفة اليومية لتناول جرعة من المخدرات للفرد الواحد تتراوح بين ٥٠ - ٦٠ ألف دينار عراقي وهو مبلغ مكلف جداً.

كان يمكن للتحول نحو نظام ديموقراطي سليم أنْ يعطي فرصة للعشيرة كمؤسسة غير رسمية في دعم الإجراءات الحكومية ولعب دور السانِد والداعم لها لو أنّها تمسّكت بقيمها التي تأنف فيها من السارق والقاتل والغاصب والمعتدي ولو أنّها تمسكت بالقيم التقليدية المنزّهة عن الجريمة والخطأ إلاّ أنّ النزعة الأنانية غير المسؤولة التي تخلو من مشاعر الالتزام الوطني بمعانيه السياسية الواسعة والأخلاقية أدّت إلى خلق أوضاع مختلفة تماماً.

سيكون لزاماً الاهتمام وتصعيد الدور المهم والفعّال للدولة لوضع الأمور في نصابها السليم. وسيبقى المجتمع رهن الأهواء والأمزجة غير المسؤولة اذا ما تمّ الإصرار عن غض النظر عن مثل هذه التجاوزات الخطيرة على سلطة القضاء ذات المساس بسلامة المجتمع وأمنه. فتحجيم دور العشيرة ليبقى في حدود العائلي والقرابي والاكتفاء بدعمها لمؤسسات الدولة الرسمية على مستوى القضاء والتعليم والدفاع الوطني من جيش وشرطة، هو الذي يسهم في تعبيد الطريق لتسييد سلطة الدولة وتمكين الأجهزة المختصة من القيام بمسؤولياتها التي تتأهل لها ويسمح بمحاسبة المتواطئين والمقصرين بواجباتهم الوظيفية والوطنية. بل ويسهم بتقديم خدمات مهمة على المستويين الأمني والاجتماعي.

يتعلم المواطن في المجتمعات التي تحظى بالاستقرار والأمان احترام الدستور والبسملة بما يستهل به ويعبأ باتجاه أنْ يكون عيناً للدولة والمجتمع بقدر تعلق الأمر بالقضايا التي تمسّ الشأن العام وتعرض الأموال العامة للتطاول. وهذا ما يتوقع الاهتمام به من حيث أنّ انتظار أنْ ينزل الوعي وتشيع الروح الوطنية على العشيرة كبنية ومؤسسة ثقافية تقليدية تُدار بعقليات لا تعتمد معايير متفق عليها سيكون طويلا وقد لا يصل إلى وجهته بالنهاية. ستبقى العشيرة رهن الفرد الذي يهمها من أبناء جلدتها وستجادل مطولاً بطريقة لا نهاية لها، وبالنهاية لن تتحمل عبء الفشل الذي يلقى بتبعته على الدولة شأنها بذلك شأن ما قاله ميكافيلي مخاطباً الأمير ما معناه: إذا اعتمدت المرتزقة في القتال من أجل قضايا وطنية سيكتب النصر لهم بينما تنسب الهزيمة إليك. وهذا ما يتوقع أنْ يحصل مع العشيرة التي ستفلت بعقالها وتترك الفشل والعار لحكومة محلية أو اتحادية يمكن أنْ توصف بأنّها غير فاعلة وغير مؤثرة.

حدث هذا في أكثر من مناسبة ادعت فيها العشيرة استعدادها لحماية الحدود ووقف الاختراقات الأمنية أو حماية المنشآت النفطية. وكانت النتيجة أنْ اخترقت الحدود وتعددت الاختراقات ونهبت المنشآت النفطية. ستبقى الدولة هي المسؤولة وسيبقى العراق رهن مؤسسات متحررة من الفساد وجمهور من المشتغلين والمنتسبين التواقين إلى الأداء المتقن مع تشديد في إجراءات المتابعة والتدقيق والتوجيه لأن الثابت أنّ المبادرة والالتزام الذاتي وحده لا يجدي نفعاً، بل لابد من منظومة عمل ومتابعة ومحاسبة وإشراف مستمر ودؤوب من قبل مسؤولين مؤهلين بحق لوظائفهم الحكومية وغير الحكومية الحسّاسة.

□ د. لاهاي عبد الحسين

كان يمكن للتحول نحو نظام ديموقراطي سليم أنْ يعطي فرصة للعشيرة كمؤسسة غير رسمية في دعم الإجراءات الحكومية ولعب دور السانِد والداعم لها لو أنّها تمسّكت بقيمها التي تأنف فيها من السارق والقاتل والغاصب والمعتدي ولو أنّها تمسكت بالقيم التقليدية المنزّهة عن الجريمة والخطأ إلاّ أنّ النزعة الأنانية غير المسؤولة التي تخلو من مشاعر الالتزام الوطني بمعانيه السياسية الواسعة والأخلاقية أدّت إلى خلق أوضاع مختلفة تماماً.

حول حرب حكومة العبادي على الفساد

تحريك الشارع ضدّ الفساد

□ غالب حسن الشابندر

(الحلقة الرابعة)

كثيرة هي الممكنات التي بحوزة العبادي ليستعين بها في حربه على الفساد، وذلك رغم صعوبة هذه الحرب وشراستها، والمطلوب من حكومة السيد العبادي الاستفادة من كل ممكن بسيط على طريق هذا الهدف الكبير، الهدف الذي تتطلع إليه كل مكونات الشعب العراقي، والاستهانة بأيّ ممكن على هذا الطريق ربما يعبّر عن عدم رغبة في الحرب على الفساد.

الشارع العراقي بكل قواه الخيّرة، وبكل مكوناته، وبكل رجاله من الوطنيين والأشراف مع السيد رئيس الوزراء في حربه على الفساد، فهذه القاعدة الجماهيرية، يمكن أن يلجأ إليها العبادي صراحة وبمنطق السياسي المجرب ضدّ الفاسدين، هذه الجماهير مستعدة بأن تسند أو تساند السيد رئيس الوزراء في حربه على الفساد، وربّما يتذكر السيد رئيس الوزراء التأييد المطلق له عندما بدأ بعض الإصلاحات الإدارية رغم بساطتها، وكان هتاف (نعم للعبادي) على لسان المتظاهرين في ساحة التحرير، وفي البرلمان، وفي الشارع العراقي بشكل عام.

إنّ السياسي المُحنّك قادر على الاستفادة من مثل هذا (الممكن) الذي يخلق المعجزات ويغيّر ميزان القوى، ويؤسّس لمعادلات سياسية جديدة في الوطن، فإنّ قوة الجماهير تخيف المستغلين والمتلاعبين بمقدّراتها، والتقليل من هذا (الممكن) خسارة كبيرة.

إنّ السيد العبادي مطلوب منه أن يصارح الشعب بما تلقاه ملحمة الحرب على الفساد من عوائق تتمثل في الدرجة الأولى باستفحال (فرسان!) هذا الفساد، من موظفين حكوميين كبار وصغار، وعصابات منظمة، ومبيّضين للأموال، ومهربي العملة الصعبة، ومتسترين على تمرير محاولات الفاسدين بشكل وآخر، وبائعي المناقصات، ومزوّرين للهويات والعقود و(الباجات)، وغيرهم من عتاة وخدام اللصوص والمتلاعبين بأموال وخيرات هذا الشعب الجريح.

العبادي مطالب بأنّ يعلن عن كل هذه الأمور، فيما وجد صعوبة أو عراقيل خطرة تحول دون حربه على الفساد، ويخاطب بذلك الشعب العراقي، فإنّ هذه المصارحة تحقّق. وعلى أقل تقدير. ما يلي:

أولاً: تشعر الفاسدين بأنّ العبادي يمتلك حماية، هناك من يقف معه، هناك قوة عظيمة تزحزح الجبال معه، إنه الشارع العراقي، ولعلّ السيد العبادي يعرف جيداً، أن كثيراً من أبطال الحرب على الفساد استعانوا بالشارع على أعدائهم من الفاسدين، وفي تأريخنا وتراثنا، كان أدباؤنا يؤكدون إن (العامّة) وحدها قادرة على وقف السيل، والعامّة هنا، تعني جماهير الشعب، والسيل يعني هنا، الفيضان حين يجنّ جنونه ويجتاح البلاد!

شخصياً أعرف جيداً، أنّ السيد العبادي يحاول جهد إمكانه، أن يكون علمياً ودستورياً في حربه على الفساد، ولكن في كثير من الأحيان هذه الرغبة أو النزعة قد تكون غير نافعة، خاصة إذا كان الفساد كبيراً عميقاً، وآليات الحرب عليه مستهلكة، والظروف الدولية والإقليمية ربما لا تساعد في ذلك، ولكن وبكل صراحة اللجوء الى الشعب، الى الشارع، الى الجماهير شريطة العمل الجاد والمتقن في التحريك، يمكّن العبادي من تجاوز كل هذه المفارقات المؤسفة.

واعترف أيضاً، أنّ مثل هذه المحاولة، أي الاعتماد على الشارع في الحرب على الفساد، ليست سهلة هي الأخرى، ولكن ممكنة، وليست مستحيلة، ربما صعبة، ولكنها ليست من قائمة المستحيلات العقلية والموضوعية، ولا شيء بدون ثمن كما يقولون.

السيد العبادي بحكم نشأته وانغماسه بالجو الأكاديمي، وبحكم التزامه الحرفي أحياناً بالدستور، وبحكم حرصه على سمعته السياسية في العالم، يتخوف من تحريك الشعب ضد الفاسدين، وربما يحكم تربيته الحزبية الساكنة، أيضاً يتخوف من لغة الشارع، من تهييج الشارع، من تحفيز الحس الثوري العادل، ربما لا يطرأ على باله مثل هذه اللغة، رغم أنها لغة حادة ويمكنها أن تغيّر مجريات التأريخ.

الشارع كلّه يتكلم عن الفساد، وكلّه يحمِّل الحكومة جريمة حماية الفاسدين، وكلّه يهتف ضدّ الفساد والفاسدين، فهل يستطيع السيد العبادي الاستفادة من هذا الزخم الثوري في مهمته؟

نقطة في غاية الأهمية هنا، وهي: إنّ العبادي إذا لم يستفد من هذه الجماهير العريضة في حربه ضدّ الفساد، فإنها ستكون ضدّه بالذات، وتنقلب عليه حرباً شعواء، لأنه رأس السلطة التنفيذية، والمسؤول الأول في الدولة.

يفتقر السيد رئيس الوزراء العبادي الى فنّ تحريك الشارع من أجل القضايا الخطيرة التي تهمّ الشعب، وفي مقدّمتها الحرب على الفساد، فيما مثل هذا الفن ربما يتسبّب بسقوط حكومات، بل دول، بل حضارات، ولكن تحتاج الى مهارة، والسيد العبادي لا يجيد هذه المهارة للأسف الشديد.

يتبع حول ذات النقطة إن شاء الله العزيز القدير...

السيد العبادي بحكم نشأته وانغماسه بالجو الأكاديمي، وبحكم التزامه الحرفي أحياناً بالدستور، وبحكم حرصه على سمعته السياسية في العالم، يتخوف من تحريك الشعب ضد الفاسدين، وربما يحكم تربيته الحزبية الساكنة، أيضاً يتخوف من لغة الشارع، من تهييج الشارع، من تحفيز الحس الثوري العادل، ربما لا يطرأ على باله مثل هذه اللغة، رغم أنها لغة حادة ويمكنها أن تغيّر مجريات التأريخ.

الحلقة الأضعف

□ د. أثير ناظم الجاسور

تدور رحى السياسة وتدور معها مصائر الشعوب، غير مكترثة بما تحملهُ من تداعيات لأحداثٍ لا تسمح لأحد أن يكون لاعباً أساسياً فيها بناءً على التقلبات والتحولات التي تجري كتابتها وفق سياقات النظام الذي يُحدّد بين الحين والآخر. معسكرات الصداقة والأعداء وفق تصورات الأقوى ومن يمتلك زمام تقرير مصير الآخرين، هذا النظام الذي أرسى دعائمه وحدة المصالح التي يلتقي ويختلف عليها الأصدقاء والأعداء بناءً على فكرة تعزيز الأمن القومي لهذه الدولة أو تلك ووفق مسميات السيادة والكرامة إلخ .....، فمنذ نهاية حرب ١٩٧٣ وبعد أزمة النفط، لم تسمح القوى الكبرى ولا الغربية بشكل عام، بأن يسيطر على مصائرها والضغط عليها سواء اقتصادياً أو سياسياً، لا بل الأكثر من ذلك، تنافست هذه الدول على ما أسمته السيطرة والنفوذ على مناطق وفق تخطيطها الستراتيجي لا يمكن التخلّي عنها.

وأمة العرب بمنطقتها الغنية بالموارد الطبيعية والبشرية، كانت وما زالت تقع تحت مجهر هذه القوى التي لا تترك مناسبة حتى تكون جزءاً من أحداثها من خلال شراكة أنظمتها رغماً عنهم بالقرار السياسي والاقتصادي وبكل ما يتعلق بتفاصيل إدارة دولهم، لم تكن المشاريع المرسومة خصوصاً التي طلّت على هذه المنطقة الحيوية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول هي وليدة لحظة ما بعد سقوط البرجين ولا هي مخصّصة للعرب فقط، لكن ببساطة، العرب هم من ساهم بأن يكونوا بيادق اللعبة، وبعيداً عن نظرية المؤامرة التي تربّى عليها أجيال الدول العربية، فإن الساحة الدولية هي ساحة اللحظة التي يغتنمها اللاعبُ الذي يمتلك القدرة على إدارة الصراع وتحويله لفائدة تدرّ عليه الربح، فمنذ اتفاقية كامب ديفيد ولغاية اليوم، والمنطقة العربية هي الحلقة الأضعف التي طبّقت عليها جميع النظريات والفرضيات التي تحققت بفضل العداء الزائف لإسرائيل والمشروع الأميركي الذي لم يكلف الأميركان سوى التلاعب في أسعار النفط والاشتراك في إسقاط هذا النظام أو ذاك.

في الحقيقة إن البيئة الدولية تشهد تغييرات عدّة في فترات، سواء أكانت متباعدة أم متقاربة تتوضح معالمها مع كل حدث يقفز على الساحة تتناسب مع متطلبات القوى الكبرى بمساعدة الدول الضعيفة التي لا تشعر بوجودها حتى وإن اختفتْ، والتحولات التي طرأت على النظام الدولي جعلت من المنطقة العربية هدفاً سهلاً لهذه القوى، فما زال العرب والكثيرون منهم متمسكين بفكرة أن النظام تغيّر مع نهاية الحرب الباردة، وتربُع الولايات المتحدة على العرش الدولي، في حين أن ما حدث في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ وما تلاه من أحداث، يُعد من أكبر التحولات، حيث أعادت للمجتمع الدولي الصورة النمطية التي تتحدث عن تلك الفترات التي امتازت بالتدخلات والاحتلالات، وكانت حصة المنطقة العربية كبيرة جداً، ابتداءً من احتلال العراق وانتهاءً بسوريا واليمن، اللذين لم يحسم أمرهما بعد، لا بل اصبحتا مشاريع مهدّدة ليس للمشروع الغربي، لا بل لأنظمة عربية شريكة في كل ما يجري من أحداث.

أمة العرب خسرت كل مشتركاتها وأصبحت جزءاً من صراع خارج عن سيطرتها، بعد أن سمحت لنفسها أن تتجزأ إلى أديان وطوائف متناحرة، فلا مشروعها القومي أسعفها ولا مشروعها الإسلامي قادرٌ على انتشالها من واقع التناحر والاقتتال على من له الأحقية بالتفسير والتنظير، باتت حلقة ضعيفة عندما سمحت لنفسها أن تكون منطقة نفوذ لأمم لا تجمعها سوى مصالحها التي قد لا تتلاقى في نقطة معينة وتركت مشتركاتها التي تجمعها، وهذا التشتت والانحدار، ما هو إلاّ نتيجة للمشاريع العروبية – الإسلاموية المتطرفة التي أجهزت على كل الآمال، وتسير دون بوصلة للنجاة وسفنها تسير ضدّ تيار، ووحدتها التي أنهارت على كل المستويات وأصبحت عبارة عن مشاريع مؤجلة ينفذها الغير في الوقت الذي يراه مناسباً، ليكونوا أضعف حلقة في المعادلة الدولية رافعين شعار وداعاً يا أمة العرب.